

## تنتظر توافر الكهرباء والماء

# درة البحرين تتعاقد مع «جواد» لتقديم تموين لزبائن المنتجع



تعاقدت «درة البحرين» مع مجموعة جواد لتقديم خدماتها في مناطق داخل الجزر مثل خدمة 24 ساعة ومطاعم تشيليز

■ المنامة - عباس سلمان

كشفت الرئيس التنفيذي لدرة البحرين جاسم الجود عن تعاقد الدرة مع مجموعة جواد البحرينية لتقديم جميع خدمات التموين للزبائن المتوقع أن يتسلموا الفلل المخصصة لهم قبل نهاية العام الجاري، في خطوة تآزر ببدء النشاط السكني والسياحي في المشروع الضخم والذي يعد من أكبر المشروعات في المملكة.

وأبلغ الجود «مال وأعمال» أن تسليم الفلل في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل يتوقف على توافر الماء والكهرباء إلى مناطق المشروع الواقع في أقصى جنوب شرق البحرين والذي ينتظر أن ترتفع قيمته إلى نحو 6 مليارات دولار.

وتذكر الجود «تعاقدنا مع مجموعة جواد لتقديم خدماتها في مناطق داخل الجزر مثل خدمة 24 ساعة ومقاهي ومطاعم تشيليز، وتقوم المجموعة الآن بالتجهيزات اللازمة للبدء في العمل في المنتجع في شهر نوفمبر».

ورد الجود على سؤال بشأن سبب اختيار مجموعة جواد، فقال: «إن المجموعة هي الأنسب. فقد قمنا بالبحث مع العديد من الشركات، وظهر أن مجموعة جواد هي الأنسب».

وتطرق إلى موعد تسليم الفلل المتوقع أن يتم في نوفمبر المقبل، فقال: «إن التسليم يعتمد فقط على توفير الحكومة الماء والكهرباء إلى الفلل».

وتعد المجموعة واحدة من أكبر شركات البيع بالتجزئة في المملكة، وتعزز فتح نحو 150 فرعاً تجارياً جديداً خلال العام الجاري إلى جانب إمكانية زيادة عدد الماركات التجارية التي تسوقها، إذ إن المجموعة لديها خطط توسعية في البحرين ودول الخليج والهند، بالإضافة إلى دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط.

وكان الجود قد كشف عن بدء تسليم فلل المرحلة الأولى والثانية في نهاية

العام الجاري، في حين ستتم المباشرة في تنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع مباشرة أو في بداية العام المقبل، في وقت يسير فيه العمل على قدم وساق لتحويل المنطقة إلى واحدة من أحدث المنتجعات السياحية والسكنية في البحرين.

وقال إن درة البحرين ستبدأ في تسليم 1100 فيلا يتم تنفيذها في المشروع ضمن المرحلتين الأولى والثانية إلى المستفيدين في نوفمبر والمباشرة في تنفيذ المشاريع الأخرى مثل ملعب الغولف والمارينا والمنطقة التجارية وكذلك باقي الجزر.

واستثمرت الشركة حتى الآن نحو 900 مليون دولار في المشروع، ولكن مع تنفيذ المشروعات الأخرى في المنتجع ستكون القيمة نحو 6 مليارات دولار. وينتظر أن يبدأ العمل في تنفيذ المرحلة الثالثة في نهاية العام الجاري أو مطلع العام 2009، وسيتم ذلك العمل على طرح فلل المرحلة الثالثة للبيع إلى

مستثمرين. وتضم المرحلة الأولى من مشروع درة البحرين مجموعة من الفلل أقيمت على ثلاث جزر خاصة تقع على الطرف الشمالي للمشروع وهي المرجان 1، المرجان 2، والفيروز 1.

أما المرحلة الثانية فتضم 4 جزر وهي المرجان 3، المرجان 4، والفيروز 2، والفيروز 3. وجزر المرجان تحتوي على نحو 160 فيلا فاخرة. أما جزر الفيروز فتحتوي على قرابة 130 فيلا فاخرة. ودخلت ثلاث شركات من الكويت وهي الشركة التجارية الكويتية وشركة مجمع الأسواق التجارية الكويتية والشركة الكويتية للمنزهات في الأوتة الأخيرة في تحالف مع درة البحرين لتنفيذ بعض أجزاء المشروع المعلاق وستقوم بتطوير جزيرتي المرجان 5 والمرجان 6.

وتتم دفن 13 جزيرة يقام عليها المشروع وفي الوقت نفسه يتم بناء 13 جسراً تصل بين الجزر والساحل الجنوبي ليكون جاهزاً للسكن في نهاية

العام 2008.

وتبلغ القيمة الإجمالية لعمليات الدفان - المرحلة الأولى والثانية - نحو 150 مليون دولار، وتم تركيب صخور لحماية الجزر بهذه الجزر شبكة من الجسور بطول 3,5 كيلومترات، والتي تعتبر أكبر شبكة جسور بحرية يتم إنشاؤها في البحرين.

وشركة درة البحرين مملوكة مناصفة بين الحكومة البحرينية وبيت التموين الكويتي وتقوم بإنشاء المنتجع على مساحة تبلغ نحو 20 كيلومتراً ويهدف إلى جذب السياح العرب والأجانب وخاصة أن المنطقة مفتوحة للاستثمارات الأجنبية وكذلك تملك العقار للأجانب.

وبحسب المخطط الرئيسي، فإن نحو نصف مساحة موقع المشروع سوف تخصص لأنشطة الرياضة والترفيه، ومساحات خضراء إضافة إلى ملعب الغولف والمنتزه الرئيسي، كما يشتمل

على مساحة واسعة لاستخدام مختلف الأنشطة مثل ركوب الخيل وسباق السيارات الصغيرة وغيرها. وسوف تحتل المساحة المخصصة للأغراض السكنية نحو ربع مساحة الموقع، معظمها مخصص للفيلات الفاخرة التي ستحيط بكل منها مساحة كبيرة للرفاق والأنشطة الرياضية، بينما ستشغل الأرض المخصصة للأغراض التجارية والفنادق والخدمات العامة جزءاً صغيراً نسبياً. ويتضمن المخطط الرئيسي قوساً من ست جزر مرجانية وقوساً أخرى على هيئة 5 من بتلات الزهور ومنتجعا وجزيرة فندقية على شكل هلال وملعب غولف عالمي ومرابض للرياضات البحرية. وسوف يستوعب مشروع الدرّة نحو 33 ألف مقم بشكل دائم إضافة إلى 5000 زائر يومياً، وقامت شركة دبليو إس واكينز وشركاء عبر البحار المحدودة بتصميم المخطط الرئيسي للمشروع والمباني التابعة.

## فخرو يشارك في

# اجتماع «التقييس» بجدة



وزير الصناعة والتجارة

■ المنامة - وزارة الصناعة والتجارة

يشارك في الاجتماعات التي تعقد في صباح اليوم (الخميس) متوجهاً إلى جدة للمشاركة في الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة التعاون التجاري والاجتماع الثامن والعشرين للجنة التعاون الصناعي والاجتماع الثامن لمجلس إدارة هيئة التقييس لدول مجلس التعاون العربية.

وسناقش الاجتماع دراسة إمكانية الموافقة على تفعيل التوصيات والحلول المقترحة من فريق العمل من وزارات التجارة والمالية والزراعة بشأن ارتفاع الأسعار ودراسة إمكانية الشراء الجماعي للمواد الغذائية وتبادل المعلومات بشأنها بين دول المجلس، ومتابعة المستجدات على إقرار مشروع القانون «نظام» التجارة الموحد لدول المجلس، والإطلاع على ما جاء في مذكرة الأمانة العامة عن نتائج الاجتماعين 13 إلى 14 للجنة منظمة التجارة العالمية، والوقوف على آخر المستجدات على إقرار مشروع قانون النظام الموحد لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات بدول المجلس، ومراجعة ما جاء بمذكرة الأمانة العامة بشأن قانون «نظام» مكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون، والإطلاع على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس وتقرير المفاوضات مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية والنظر في إمكانية الموافقة على المقترح المقدم من مملكة البحرين بشأن مشاركة دول المجلس في معرض شنغهاي العام 2010.

وتتضمن أجندة الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة التعاون التجاري مناقشة نتائج وتوصيات اجتماع اللجنة المشتركة من وزارات التجارة والصناعة بدول المجلس بشأن تسريع الأداء وإزالة العقبات ومعدات بشأن نشاط الوكالات التجارية ونتائج عقد اجتماعات اللجنة المختصة ببحث هذا الموضوع.

أما عن أهم الموضوعات التي سيتم تداولها في إطار الاجتماع الثامن والعشرين للجنة التعاون الصناعي فهي مناقشة ما جاء في تقرير الأمانة العامة بشأن مرنديات دول المجلس بشأن تسريع الأداء وإزالة العقبات ومرنديات الهيئة الاستشارية بشأن تعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص بدول المجلس، إلى جانب متابعة ما جاء في مذكرة الأمانة العامة بشأن قرار لجنة التعاون الصناعي في اجتماعها الخامس والعشرين بشأن إيجاد آلية تتعلق بعدم إعفاء المواد التي لها مثيل في السوق الخليجي ومذكرات مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق بشأن تقييم أعمال الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق ورؤيتها المستقبلية للقيام بما هو مناط بها، وتعديل القانون «النظام» الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول



صورة جوية لموقع الشركة

## اشتداد المنافسة مع بناء أحواض جديدة في المنطقة

# «أسري» تتوسع في صناعة إصلاح منصات النفط والغاز

■ المنامة - عباس المغني

ذكر رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) الشيخ ديعب بن سلمان آل خليفة، أن مجلس إدارة الشركة تعمل على توسيع خدماتها في صناعة النفط والغاز والمنصات البحرية التي تعتبر من الأسواق الواعدة.

وقال الشيخ ديعب في تقرير إصدارته الشركة: «نحن واقفون من أننا نستطيع أن نصبح مركزاً رئيسياً لتوفير خدمة إصلاحات وصيانة منصات الحفر لصناعة النفط والغاز، وخصوصاً وأن لدى أسري أفضل التسهيلات في المنطقة». وأضاف «هناك سوق مربحة لمنصات الحفر وعلى الشركة الاستفادة منها لتصبح من الشركات الرئيسية في هذا القطاع من الصناعة، وخصوصاً أن هذه السوق ستتمتع خلال السنوات المقبلة بوتيرة متسارعة». وذكر أن الشركة فازت في العام الماضي بعقدين لإصلاح منصات الحفر البحرية شكلاً 10 في المئة من الدخل الكلي للشركة وهو ما يدل على ربحية القطاع، وهذان العقدان هما: إصلاح عدد من منصات الحفر البحرية التابعة لشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو)، وإصلاح منصة «الجزوم» التابعة لشركة الحفر الوطنية في أبوظبي.

ونوه إلى أن عدد الحفارات التي قامت الشركة بإصلاحها في العام الماضي بلغ 19 حفارة، من بينها 8 حفارات مصدرها هولندا، و5 حفارات من الولايات المتحدة الأمريكية، و6 حفارات من مملكة البحرين. وكذلك قامت الشركة العام الماضي بإصلاح أربع منصات إضافية لشركات مختلفة، كما تم إجراء إصلاحات لعدد كبير من قوارب التزويد وسفن الخدمة الأخرى. وقال الشيخ ديعب: «اعتقد أن دخول أسري هذه

السوق، سيعزز موقعها التنافسي، وأما متأكد أن أسري ستصبح مركزاً للامتياز لهذه الأنواع من الإصلاحات المعقدة والمتخصصة». وأكد أن العام الجاري أفزح العديد من التحديات، وأن حدة المنافسة ستزداد شدة مع بناء عدد من الأحواض الجديدة في منطقة الخليج والهند، إلا أنه أعرب عن تفاؤله بمستقبل الشركة والحفاظ على مكائنتها وحصنها في السوق. وقال: «إننا نرى تحسناً مستمرا في العقود التي فازت بها أسري في السوق العربية والعالمية... وأن متوسط قيمة كل إصلاح تم إنجازه في هاتين السنتين قد تجاوز حاجز المليون دولار لكل سفينة، وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها هذا الشيء». وذكر أن الشركة في السوق العربية حققت نتائج جيدة في العام الماضي، إذ بلغ عدد عقود الإصلاح 62 عقداً بزيادة نسبتها 17 في المئة عن عقود السنة السابقة البالغة 53 عقداً. وكذلك حققت الشركة في السوق العالمية نتائج قوية على رغم انخفاض عدد السفن من 86 إلى 83 سفينة.

وبين أن الدخل الكلي للإصلاحات التي قامت بها الشركة في السوق العربية والعالمية بلغت نحو 165 مليون دولار، كان نصيب السوق العربية 80 مليون دولار، والسوق العالمية 85 مليون دولار.

وأوضح أن دخل الشركة من سوق السعودية ارتفع بنسبة 100 في المئة إلى 25 مليون دولار، ودولة الكويت 94 في المئة ليصل إلى 32 مليون دولار، أما الولايات المتحدة الأميركية فزاد الدخل المحقق منها 94 في المئة ووصل إلى 9,7 ملايين دولار. وبلغ عدد السفن التي قامت شركة أسري بإصلاحها العام الماضي 145 سفينة، مقابل 139 سفينة، واستمر الطلب العالمي على استخدام الأحواض طوال السنة

الماضية من مارك سفن عرب وعالميين، وبلغت نسبة إشغال الأحواض الثلاثة 100 في المئة.

أما فيما يتعلق بمشروعات واستثمارات الشركة العام الماضي، فقد قامت الشركة ببناء زلاقتين، زودت كل واحدة منهما بمرسى جاف بطول 255 متراً وبقدرة 5 آلاف طن، وهما مائلتان لتلبية احتياجات قوارب إصلاح الخدمات البحرية وقوارب السحب الضخمة وسفن الإمداد. وقد زودت الزلاقتان جميع مرافق الإصلاح الضرورية، وتقوم على خدمتهما رافعتان حمولة الأولى 15 طناً، والأخرى 80 طناً، ويمكنهما الوصول إلى مسافات بعيدة، وبجوار الزلاقتين يوجد رصيف بحري بطول 140 متراً، يمكنه استيعاب سفينتين بطريقة (الإرساء المزدوج)، لغرض إجراء الإصلاحات التي تتم من على رصيف المرسى.

وستتيح هاتان الزلاقتان، اللتان ستستقبلان السفن التي يتراوح طولها بين 30 و80 متراً، لـ «أسري» زيادة نحو 20 في المئة من سعة أحواضها الحالية لاستقبال السفن الأكبر حجماً، ما سيحقق نمواً كبيراً في مبيعات الشركة. وتحدث تقرير الشركة للعام الماضي عن التوظيف، وذكر أن قسم التوظيف ركز على استقطاب خبراء في الهندسة البحرية محلياً ومن الخارج لضمان توافر المرشحين المؤهلين ذوي الكفاءة في مختلف المجالات ذات الصلة بصناعة إصلاح السفن. وبين التقرير أنه تم توظيف 97 بحرينياً مؤهلاً، وبلغ إجمالي عدد الموظفين ما مجموعه 1562 موظفاً، يتألفون من 801 عربياً، و761 موظفاً مغترباً. وأشار التقرير إلى أن إدارة الموارد البشرية والتطوير وفرت برامج لتوجيه الموظفين وتدريبهم وتطوير قدراتهم والارتقاء بمهاراتهم ومعلوماتهم اللازمة لغرس الفعالية والإنتاجية الفردية لمواكبة النمو المهني والتقدم.